

الباب الثالث (مكرر)**وظائف أمناء الشرطة**

”مادة ٩٦ (مكررا) ١— الدرجات النظامية لأمناء الشرطة هي :

- (١) أمين شرطة بمناز.
- (٢) أمين شرطة أول.
- (٣) أمين شرطة ثان.
- (٤) أمين شرطة ثالث.

ويكون، تعيين أمناء الشرطة ، من تعيين معاهد أمناء الشرطة ، وتسند إليهم أعمـل الأمـن العام ، والجوازـات ، والمرور ، وغير ذلك من الأعـمال التي يحددها وزير الداخلية بقرار منه“ .

”مادة ٩٧ (مكررا) ٢— يصدر وزير الداخلية قراراً بإنشاء معاهد أمناء الشرطة ، ويشترط فيمن يتطلب بهذه المعاهد الشروط الآتية :

- (١) أن يكون متقدماً بمحنية الجمهورية العربية المتحدة .
- (٢) أن يكون محمود السيرة حسن السمعة .

(٣) لا يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية أو بعقوبة سالية هدرية في جريمة خلية بالأمانة أو الشرف مالم يكن قد رد إليه اعتباره في الحالتين .

(٤) أن يكون حاصلاً على شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها من التخصصات، الفنية التي يحددها وزير الداخلية .

(٥) أن تثبت لياقته صحباً .

”مادة ٩٨ (مكررا) ٣— يحدد وزير الداخلية بقرار منه شروط الالتحاق بهذه المعاهد ونظام الدراسة فيها والمكافأة التي تمنح للطلبة ، كما يضع لاحتياتها الفيدية .

ويمحوز ما يلغى من الخدمة الإلزامية أو لم يبلغها أن يتتحقق بمعاهد أمناء الشرطة ، وتعتبر مدة خدمتها خدمة عسكرية ، ولا يفيده من هذا الحكم من لم يتم مدة عشر سنوات بالدراسة وخدمة الشرطة معاً .

ويخضع طالب لقانون الأحكام العسكرية“ .

”مادة ٩٩ (مكررا) ٤— يعين وزير الداخلية تعيين معاهد أمناء الشرطة لأول مرة بدرجة أمن شرطة ثالث بصفة مؤقتة تحت الاختبار مدة سنة ويستحقون من تعيينهم من تاريخ تسليم العمل .

ويمحوز مددة الاختبار سنة أخرى ، يفصل بعدها من لا تثبت صلاحيته ويعتبر غير من تثبت صلاحيته نهائياً .

”مادة ٩٦ (مكررا) ٥— يمنع تعيين معاهد أمناء الشرطة المرتب المحدد لدرجاتهم بالبلديول حرف ”أ“ بمكرر المراقب بهذا القانون“ .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٦٩

بتعديل بعض أحكام قانون هيئة الشرطة
 الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٤

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلم القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ بتنويع رئيس الجمهورية في إصدار
قرارات لما فوجئ القانون ؛

وعلم القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون هيئة الشرطة والقوانين
المعدلة له ؛

وبناء على ما أرتأه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١— يستبدل بنص المادة ”١“ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٤
المشار إليه النص الآتي :

”الشرطة هيئة مدنية نظامية تابعة لوزارة الداخلية وتتكون من الفئات
الآتية :

- (١) ضباط الشرطة .
- (٢) أمناء الشرطة .
- (٣) الكونسليلات .
- (٤) المساعدون .
- (٥) ضباط الصف وجنود الشرطة .
- (٦) الحفقاء النظاميون .

مادة ٢— يستبدل بنص المادة ”١٣٢“ من القانون رقم ٦١
لسنة ١٩٦٤ المشار إليه النص الآتي :

”يخصم لقانون الأحكام العسكرية والقوانين المكملة له الضباط بالنسبة
إلى الأعمال المتعلقة بقيادة قوة نظامية وأمناء الشرطة والكونسليلات
والمساعدون وضباط الصف وجنود الشرطة ورجال المخبر النظاميين
في كل ما يتعلق بخدمتهم“ .

مادة ٣— يستبدل بلفظ العساكر الوارد في القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٤
المشار إليه عبارة جنود الشرطة .

مادة ٤— يضاف إلى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٤ ، المشار إليه
باب ثالث مكرر بعنوان ”وظائف أمناء الشرطة“ ، وتكون مواده على النحو
الآتي :

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٦٨٣ لسنة ١٩٦٩

بريط موازنة مجلس محافظة مطروح للسنة المالية ١٩٧٠/١٩٦٩

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بشأن نظام الإدارة المحلية واللوائح المرعية له ،

وعلى القرار الجمهوري رقم ١٠٥٥ لسنة ١٩٦٩ ببريط الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ١٩٦٩/١٩٧٠ ،

وعلى موافقة الجهة الوزارية للادارة المحلية ،

قرر :

مادة ١ — تقررت مصروفات موازنة مجلس محافظة مطروح للسنة المالية ١٩٦٩/١٩٧٠ بـ ١٣٢٢,٢٠٤ جنيهات (مليون وثلاثمائة وعشرين وعشرين ألفاً ومائتين وأربعين جنيهات) وذلك وفقاً للجدول حرف (أ) المرافق .

مادة ٢ — تقررت إيرادات موازنة مجلس محافظة مطروح للسنة المالية ١٩٦٩/١٩٧٠ بـ ١٣٢٢,٢٠٤ جنيهات (مليون وثلاثمائة وعشرين وعشرين ألفاً ومائتين وأربعين جنيهات) ، وذلك وفقاً للجدول حرف (ب) المرافق .

مادة ٣ — الجهة الوزارية للادارة المحلية سلطة نقل الوظائف والاعتدادات من موازنة الديوان العام لوزارات الخدمات إلى المحافظات وبالعكس وأوزير الإدارة المحلية هذه السلطة بالنسبة لموازنة وزارة الإدارة المحلية .

مادة ٤ — لوزير الإدارة المحلية سلطة نقل الوظائف والاعتدادات من محافظة إلى أخرى بعد الاتفاق مع الوزير المختص كإله سلطة نقل الوظائف والاعتدادات من موازنة الديوان العام مجلس المحافظة إلى موازنات المجالس المدنية والقرى وبالعكس .

مادة ٥ — تسرى التأشيرات العامة المرافقة على موازنة مجلس المحافظة .

مادة ٦ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما صادر برؤاسة الجمهورية في أول رجب سنة ١٣٨٩ (١٤ سبتمبر سنة ١٩٦٩)

جمال عبد الناصر

”مادة ٩٦ (مكرراً) ٦ — تكون ترقيات خريجي معاهد أمناء الشرطة بالآدمية وبشرط أن يمتاز كل منهم بنجاح امتحانات براعج التأهيل التي يصدر بها قرار من وزير الداخلية ولا تقل درجة كفایته في السنين الأربعين عن درجة جيد“ .

”مادة ٩٦ (مكرراً) ٧ — يجوز نقل أمين الشرطة إلى كادر الضباط برتبة الملازم مع احتفاظه بمرتبه إذا حصل على اجازة الحقوق على ألا تقل مدة خدمته في فئة أمناء الشرطة عن عشر سنوات .

ويحدد وزير الداخلية شروط وأوضاع التقل بعدأخذ رأي المجلس الأعلى للشرطة“ .

”مادة ٩٦ (مكرراً) ٨ — يجوز نقل المساءدين وضباط الصف وجنود الشرطة من الحاصلين على مؤهل الثانوية العامة ، أو ما يعادلها ، أو يحصلون عليها مستقبلاً ، إلى درجة أمين شرطة ثالث .

ويحدد وزير الداخلية بقرار منه ، شروط وأوضاع التقل“ .

”مادة ٩٦ (مكرراً) ٩ — تسرى على أمناء الشرطة فضلاً عن الأحكام الواردة في هذا الباب ، أحكام الباب الرابع من هذا القانون ، كما تسرى عليهم القواعد الخاصة بمنع الرواتب والأجور الإضافية المقررة للكوستيلات والمساعدين“ .

مادة ٥ — بلغ كل نص يتعارض مع أحكام هذا القانون .

مادة ٦ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، وي العمل به من تاريخ نشره ما

صدر برؤاسة الجمهورية في ٢١ رمضان سنة ١٣٨٩ (أول ديسمبر سنة ١٩٦٩)

جمال عبد الناصر

الجدول حرف ”أ“ مكرر الخالص بأمناء الشرطة

الحد الأدنى للترقية إلى الدرجة الأولى	العلاوة السنوية	الربط المالي السنوى	الدرجات النظامية	
	جنب	جنب		
١	٢٤	٨٨٨-٦٠٠	أمين شرطة ممتاز ...	
٢	١٨	٧٨٠-٤٨٠	أمين شرطة أول ...	
٣	١٨	٦٦٠-٣٠٠	أمين شرطة ثان ...	
٤	٩ حتى ٤٢٠-٢٠٤	٤٢٠-٢٠٤	أمين شرطة ثالث ...	
	ثم ١٢ ج بعد ذلك .			

جمال عبد الناصر